دور الشيخ عبد اللّه السالم الصباح
فى استقلال الكويت ١٩٦١م (*)

مركز البحوث
والدراسات التاريخية

د/ عبد العزيز عبدالله مبارك العازمى
دكتوراه في التاريخ الحديث

الملخص:

لعب الشيخ عبدالله السالم الصباح دورًا وطنيًّا فى الحصول على استقلال الكويت ١٩٦١م ، ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية أدت جميعها إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لا غنى عنها، وهو أمر سلمت به بريطانيا بهدوء، لأنها أمست غير قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، خاصة بعد أن دخلت دول أخرى حلبة الصراع حول الخليج، والمنطقة وثرواتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، ومن ثم جاءت الحصيلة النهائية لتفاعل جميع العوامل سالفة الذكر في ضرورة استقلال الكويت، وإنهاء الحماية البريطانية عليها، إذ أعلن فى ١٩ يونيو ١٩٦١م في كل من لندن والكويت، تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح والسير وليم هنري توكير لويس (١٩٦١-١٩٦٦) Sir William Henry Tucker Lucc، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، انطوت على إعلان استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م .

وسعى الشيخ عبدالله السالم الصباح فى الحفاظ على استقلال الكويت واستمرار التعاون مع بريطانيا التى وقفت بجانب الكويت فى أزمتها مع العراق ، حينما أعلن عبد

(*) مجلة "وقائع تاريخية" العدد (٣٧)، يوليو ٢٠٢٢.

الكريم قاسم، في مؤتمره الصحفي في ٢٥ يونيو ١٩٦١م، نيته في ضم الكويت كجزء من العراق، سارعت الحكومة البريطانية بعد أن تلقت تقريرًا عاجلًا عن المشاورات بين حاكم الكويت وممثل بريطانيا إلى إعلان أن الكويت في نظر البريطانيين دولة مستقلة ذات سيادة وأنها اشتركت في عدة منظمات دولية، كدولة مستقلة، وأصبحت مُعتَرفًا بها دوليًا.

الكلمات المفتاحية:

الشيخ عبد الله السالم الصباح؛ بريطانيا؛ استقلال الكويت.

Abstract:

Sheikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah played a patriotic role in obtaining the independence of Kuwait in 1961 AD, and a group of national, regional and international factors and criteria combined, all of which led to making the independence of Kuwait an indispensable necessity, something Britain quietly accepted, because it was no longer able to maintain Its special status in Kuwait, especially after other countries entered the arena of conflict over the Gulf, the region and its wealth, led by the United States of America and the Soviet Union. On June 19, 1961 in London and Kuwait, an exchange of letters between the Emir of Kuwait, Sheikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah and Sir William Henry Tucker Lewis (1961-1966), the British Political Resident in the Gulf, included the declaration of the independence of Kuwait and the termination of the agreement January 23, 1899 AD.

Sheikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah sought to preserve the independence of Kuwait and to continue cooperation with Britain, which stood by Kuwait in its crisis with Iraq, when Abdul Karim Qassem, in his press conference on June 25, 1961 AD, announced his intention to annex Kuwait as part of Iraq. She received an urgent report on the consultations between the ruler of Kuwait and the representative of Britain to declare that Kuwait is in the eyes of the British an independent, sovereign state and that it has participated in several international organizations, as an independent state, and has become internationally recognized.

Key words:

Sheikh Abdullah Al-Salem Al-Sabah; Britain; Kuwait's independence

- **الشيخ عبد الله السالم الصباح:**

ولد في شهر فبراير سنة ١٨٩٥م، وله من الإخوة الشيخ فهد والشيخ صباح، وله من الأبناء الشيخ سعد والشيخ خالد، في عام ١٩٢١م توجه إلى الرياض لمفاوضة جلالة الملك عبد العزيز بن سعود في مشكلة السابلة [١] بين نجد والكويت، ورغم ما بذله من جهود لحل هذه المشكلة، فإن تلك المحاولات لم تنجح في ذلك الحين، وقد رأس المجلس التشريعي عام ١٩٣٨م.

زار مصر عام ١٩٤٥م مع بعض أفراد الأسرة الحاكمة، وزار الهند عام ١٩٤٧م، وقضى فترة من الزمن في بومبي، وقصره المحبب إليه هو قصر (الشعب) على ساحل البحر خارج مدينة الكويت من الشرق، مجلسه الذي يأتي إليه الناس وهو ولي العهد في ديوان بيت الأسرة القديم قرب قصر السيف، هو حجة في شئون الكويت المختلفة وفي معرفة أسرها ورجالها، وذو حكم صائب في اكتساب الأشخاص وتقديرهم[٢].

وهو من خلق الدولة الكويتية المعاصرة بأسلوب نادر وفريد، لا يذكر الشيخ عبد الله السالم إلا وتلازمه مكرمة من فضيلة أو خلق، وما أن أصبح مالكًا لزمام الأمر والنهي حتى شرع يحث الخطى لتحقيق إنجازات لا يزال الشعب الكويتي يستظل بظلها، كان إنسانًا ورجل دولة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، كان بسيطًا في حياته وفي تعامله مع الآخرين، وكان وجوده مطمئنًا كما قال خالد العدساني، حقا لقد اطمأن الكويتيون على حياتهم ومستقبل أولادهم وأحفادهم في عهده، ولذلك كان لا يزال حيًّا في الوجدان وفي الضمير[٣].

فقد تميزت فترة حكمه بالإصلاحات الكبيرة التي أجراها في المجالين الاجتماعي والاقتصادي، وبناء النظام السياسي بعد أن أعادت الكويت النظر في علاقاتها المتبادلة مع بريطانيا، وواصل الشيخ عبد الله النهج الذي بدأه الشيخ مبارك الصباح وطوره الشيخ أحمد الجابر الصباح[٤].

في الخامس والعشرين من فبراير ١٩٥٠م تسلم زمام الحكم فيها بعد وفاة ابن عمه الشيخ أحمد الجابر الصباح، عرف عنه المطالعة وحب البحث وهو مولع بقراءة أمهات الكتب في شتى حقول الأدب واللغة والشعر والتاريخ، وعرف عنه التعمق والتدقيق والشمول في جميع ما يسترعى اهتمامه من قضايا وأبحاث، ولسموه مقدرة فائقة على اكتتاب غوامض الأمور ورأي صائب في الحكم على الأشخاص وتقديره حق قدرهم، وهو حجة في تاريخ الكويت واسع الاطلاع في الشئون العربية، وقد أولى سموه شئون النظام دراسة خاصة مكنته من الإلمام بمختلف قضاياه، وفي عهده ازدادت عائدات النفط فوجهها جميعها لخدمة الشعب(٥).

لم يكن رجل سياسة فحسب بل كان شاعرًا أيضًا، وقد حظى باهتمام البريطانيين وكذلك الساسة العرب وقد قدر الرئيس المصري جمال عبد الناصر معرفته بالأوضاع المحلية وحكمته في اتخاذ القرارات، وقد تميز بالتواضع الجم والبساطة والتلقائية .

فبعد ارتفاع عائدات النفط في مجتمع صغير من حيث السكان والمساحة بدأت النهضة وأخذت شكل الطفرة في مجالات عديدة وكذلك توافر الخدمات الضرورية كانت من الظواهر المهمة في تلك الفترة وأيضًا شهدت تلك الفترة حدثًا مهمًّا وهو إقرار الانتخاب في العديد من المؤسسات الحكومية في عامي ١٩٥١ و١٩٥٤م، حيث جرت انتخابات لاختيار مجالس البلدية والمعارف الصحية والأوقاف، وإن كان هذا المبدأ رسخ تقليدًا في الشورى في هذا البلد تعارف عليه المجتمع في مناسبات سابقة فإنه وضع حجر الأساس وأكد للديمقراطية فيما بعد(٦).

فعند افتتاح الشيخ عبد الله السالم لمجلس الأمة الأول بعد عملية الانتخابات، وتنفيذًا لما ورد بالدستور، أن أمير الكويت يجب عليه أن يقسم أمام

مجلس الأمة القسم الدستوري لتوليه الحكم، قام سموه بتأدية القسم أمام النواب، وتلك سابقة بالعالم بأن يقسم حاكم بعد توليه الحكم بثلاثة عشر عامًا(٧).

فكان يؤمن أن الأمة مصدر السلطات، ولها حق السيادة، وقد تجلى هذا الإيمان بما أقامه من حكم ديمقراطي في وطنه، وبما أتاحه للشعب من حرية سياسية، وبما نشره في أرجاء بلاده من مساواة وعدل اجتماعي، وكذلك مما وفره لشعب الكويت من عمران ورفاهية ونهضة قل أن تجد مثيلًا لها بين الدول الأخرى(٨).

- جهود عبد الله السالم في إقناع الدوائر البريطانية باستقلال الكويت:

مما لا شك فيه أن الحركات التى نادت بالاستقلال، التي ظهرت في بعض دول الخليج العربي، في الخمسينيات والستينيات، ولدت قناعة لدى بريطانيا، مفادها أن المعاهدة التي عقدتها مع إمارات الخليج، منذ القرن التاسع عشر، أصبحت عاجزة عن المحافظة على الأمن في الخليج، أو استمرار سيطرة لندن عليه، وأدركت أن علاقاتها أمست لا تنشأ، كما كان عليه الحال من قبل، بينها وبين الحكام فقط، بل مع أطراف أخرى ظهرت في الخليج، تتمثل في أبنائه، وفي تيار القومية العربية، الزاحف إلى هذه المنطقة(٩).

وهكذا، تزعزعت مقولة اللورد جورج ناثانيل كيرزون، حاكم الهند ونائب الملكة فيها عام ١٩٠٣م عن منطقة الخليج "إن سلطانة الحكومة البريطانية، ينبغي أن يكون هو الأقوى"، كما أصبح هارولد ديكسون، الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، يعترف علنًا بتأثير التيارات القومية في الكويت، ومنطقة الخليج العربي بأسرها، في النفوذ البريطاني، حتى أصبح الشعار السائد في الكويت، أن الجزيرة للعرب، والكويت للكويتيين، وفي ذلك إشارة واضحة إلى

ضرورة التخلص من النفوذ البريطاني، ولقد أرجع ديكسون قوة المد القومي العربي في دول الخليج، والكويت على وجه الخصوص، إلى محاولات شعب مصر للتحرر، وإلى قضية فلسطين، والثورة في الجزائر، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، والوحدة بين مصر وسوريا، التي أيدتها شعوب الخليج، وطالبت بعض الدول العربية بالانضمام إليها(١٠).

وإزاء التطورات والمتغيرات الإقليمية واتجاه العديد من الدول إلى الاستقلال، بدأت المطالبة الكويتية بالاستقلال أيضًا، منذ أواخر الخمسينيات، وفي مطلع عام ١٩٦١م، كثف الشيخ عبد الله السالم الصباح، أمير الكويت، ضغوطه لتأمين الاستقلال الدائم، مما يوضح تأثير المد القومي في الضمير الشعبي العام في الكويت، بما هيأها، مجتمعا ونظام حكم لإعلان استقلالها(١١).

ولقد أخذت بريطانيا المطالبة الكويتية بشكل جدي، إذ أعد إدوارد هيث Edward Richard George Heath، المسئول عن مكتب الشئون الخارجية في الحكومة البريطانية، آنذاك مذكرة سرية، تدارستها الحكومة البريطانية، في ٦ أبريل ١٩٦١، في شأن ما يجب عمله تجاه مطالبة أمير الكويت، وجاء في المذكرة: "إن العلاقات بين الكويت والمملكة المتحدة تستند إلى الاتفاقية الخاصة، لعام ١٨٩٩، وأن الاتفاقية في حد ذاتها لا تعني أن الكويت تحت الحماية البريطانية، لكن موضوع الحماية، أشير إليه في ٣ نوفمبر ١٩١٤م، ضمن رسالة من المقيم السياسي البريطاني في الخليج، لدى اندلاع الحرب العالمية الأولى، حملت اعتراف الحكومة البريطانية بأن مشيخة الكويت هي حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية، وقد جرى تأكيد ذاك في رسالة غير منشورة في ٢١ أكتوبر ١٩٥٨م، من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت إلى أميرها، تقول: "إننا سوف نظل مستعدين، كما كنا في الماضي، لتوفير أي دعم، قد يكون ضروريًا فيما يتعلق بعلاقات الكويت بالدول الأخرى، وجرت

الإشارة في البرلمان البريطاني في ٤ فبراير ١٩٥٩ إلى أن مشيخة الكويت هي دولة مستقلة، تلتزم حكومة صاحبة الجلالة بحمايتها"[١٢].

وينتقل إدوارد هيث في الجزء الثاني من مذكرته إلى مناقشات جرت في مجلس الوزراء، في نوفمبر ١٩٥٨، وصدر بعدها بيان في مارس ١٩٦٠ يشير إلى أن الكويت أصبحت مسئولة تمامًا عن إدارة علاقاتها الدولية، وقد أنهى ذلك الإعلان مفعول اتفاقية عام ١٨٩٩م، ويشير "هيث" إلى أن وزير خارجية بريطانيا اقترح في مايو ١٩٦٠م نتيجة هذا الإعلان، أنه "إذا أثار أمير الكويت موضوع إعادة النظر في الاتفاقية الخاصة ١٨٩٩م، فإنني أرى منح المقيم السياسي في الخليج، أو الوكيل السياسي في الكويت، صلاحية الإجابة بنفسه وتأكيد أن حكومة صاحبة الجلالة ستكون مستعدة لدراسة هذا الأمر[١٣].

ويشير "هيث" في الجزء الثالث من مذكراته إلى أن أمير الكويت أثار هذا الموضوع بالفعل، وهو يرغب في الحصول على الاستقلال التام، وأبلغ ذلك إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ٤ يناير ١٩٦١م، وذكر الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت "أن الظروف شهدت تغيرات أساسية عما كانت عليه عندما وضعت اتفاقية عام ١٨٩٩م، وأنه لم يبق من تلك الاتفاقية إلا علاقات الصداقة القوية، التي تربط بين البلدين "ولذا، فإنه يرغب في عقد اتفاقية مع حكومة صاحبة الجلالة الآن تستبدل اتفاقية عام ١٨٩٩، وتؤكد هذه الصداقة، استعدادًا بريطانيًّا لمساعدة الكويت، وذكر هيث أن أمير الكويت يرغب إتمام هذا المطلب قبل أن يغادر المقيم السياسي البريطاني منطقة الخليج في مايو ١٩٦١م"[١٤].

وحدد هيث، في مذكرته مجموعة من النقاط التي يجب على الحكومة البريطانية أن تأخذها في الحسبان، وهي[١٥]:

أ- إن اتفاقية ١٨٩٩م، لا تتفق مع مسئولية الكويت عن شئون علاقاتها الدولية.

ب- إن استمرار الوصول إلى موارد النفط الكويتية وبالأسعار الأفضل هو أمر حيوي، بالنسبة إلى المصالح البريطانية، وأن هذه المصالح سوف تتعرض للخطر إذا خسرت الكويت استقلالها، فمن الواضح أنه بينما تنمو الشخصية الدولية للكويت، فإنها سوف ترغب بوسائل شتى في إظهار أنها باتت لا تعتمد علينا، لكن يجب أن نستغل الفرص التي يوفرها لنا دورنا في الحماية، وذلك حتى نضمن قدر الإمكان ألا ترفض الكويت، وتفشل ترتيباتنا المالية، وتظل حاملة بشكل جيد للجنيه الإسترليني.

ج- إن الاتفاقية الجديدة بين المملكة المتحدة والكويت التي ذكرت أن حكومة بريطانيا ملتزمة بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها، سوف تعرض طرفي الاتفاقية لهجوم، على أساس أنها تمثل "علاقة إمبريالية"، ولا تتفق مع التطورات الجارية في أماكن أخرى، لإدانة الحماية البريطانية، أو على الأقل جعل الكويت أقل اعتمادًا على بريطانيا في سياستها النفطية والمالية.

د- من الأفضل للجانبين عقد اتفاقية جديدة بدل اتفاقية ١٨٩٩م، تتجنب إثارة الاعتراضات الواردة في الفقرة السابقة.

هـ- في حال قبول الحكومة البريطانية إنهاء اتفاقية ١٨٩٩م، وقبولها إصرار الأمير على الحصول على بعض التأكيدات، فالإنهاء لا يقلل من التزام بريطانيا بحماية الكويتيين، فهناك ثلاث صيغ يمكن مناقشتها مع أمير الكويت، لتوقيع اتفاقية دولية ملزمة يتعين تسجيلها لدى هيئة الأمم المتحدة، وهذه الصيغ هي:

١- تبادل مذكرات بين المقيم السياسي البريطاني وأمير الكويت، تبطل ببساطة مفعول اتفاقية ١٨٩٩م مرفقة بتأكيد شفهي حول اعتراف

حكومة صاحبة الجلالة، باستمرار التزامها بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها، وأن تنشر وتسجل المذكرات المتبادلة لدى الأمم المتحدة، أما التأكيد الشفهي الذي يمكن تسجيله في المذكرة فلا ينشر ولا يسجل في الأمم المتحدة، واقترح هيث أن الحكومة إذا سئلت في البرلمان عن إذا كانت المذكرات تؤثر في التزاماتنا القائمة، أن تجيب بالنفي.

٢- تبادل مذكرات تشير إلى إبطال مفعول اتفاقية ١٨٩٩م، مع تأكيد أن هذا الإبطال لا يؤثر في الالتزام البريطاني المستمر بمساعدة الكويت على صيانة استقلالها، والهدف من ذلك إيضاح أن الالتزام البريطاني قائم ومستمر، دون أن يحدد زمن معين لصلاحية هذا الالتزام.

٣- تعقد معاهدة، بعيدًا عن الصيغة الرسمية تضمن الالتزامات البريطانية نفسها، ويكون لها الأثر القانوني عينه، لكنها تكون خاضعة للتصديق في البرلمان، واقترح هيث في مذكراته كذلك ضرورة عرض بريطانيا لاتفاقيات بديلة مع الكويت في مجالي الصداقة والتجارة، بعد الاتفاق على إنهاء مفعول اتفاقية ١٨٩٩م بأية صيغة من الصيغ الثلاث المقترحة(١٦).

ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية أدت جميعها إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لا غنى عنها، وهو أمر سلمت به بريطانيا بهدوء؛ لأنها أمست غير قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، خاصة بعد أن دخلت دول أخرى حلبة الصراع حول الخليج، والمنطقة وثرواتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، ومن ثم جاءت الحصيلة النهائية لتفاعل جميع العوامل سالفة الذكر في ضرورة استقلال الكويت، وإنهاء الحماية البريطانية عليها، إذ

أعلن صباح ١٩ يونيو ١٩٦١ في كل من لندن والكويت، تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح والسير وليم هنري توكير لويس (١٩٦١-١٩٦٦) Sir William Henry Tucker Lucc، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، انطوت على إعلان استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م، على أساس أنها تتعارض وسيادة الكويت[١٧]، واستبدال معاهدة جديدة بها، تبني على الصداقة والتعاون بينهما[١٨]، وأذاعت الحكومة الكويتية في اليوم عينه (١٩ يونيو)، البيان الكويتي حول إلغاء معاهدة ٢٣ يناير ١٨٩٩[١٩]، وتعرف المعاهدة الجديدة بين الكويت وبريطانيا باتفاقية التشاور بينما وصفها العراق باتفاقية المساعدة[٢٠].

وهكذا وبتبادل الرسائل في ١٩ يونيو ١٩٦١ بين حاكم الكويت والمقيم السياسي البريطاني في الخليج، نيابة عن حكومة صاحبة الجلالة، الملكة إليزابيث الثانية Elizabeth II ملكة بريطانيا، حصلت الكويت على استقلالها التام، وفي اليوم التالي، ٢٠ يونيو ١٩٦٠م، ألقى أمير الكويت خطابًا عبر الإذاعة، هنأ فيه الشعب الكويتي بالاستقلال، ثم قال: "ولا يفوتني، هنا أن أنوه بالروح الطيبة التي سادت المباحثات وأن أسجل للجانب البريطاني الصديق ما تحلى به من رحابة الصدر وحسن التفهم للأمور، والرغبة الصادقة في التفاهم، مما جعل الوصول إلى الغاية المنشودة في سهولة ويسر مؤكدًا ومضمونًا منذ البداية[٢١].

وفي ٢١ يونيو ١٩٦١، أرسلت اتفاقية التشاور إلى نيويورك لتسجيلها في الأمم المتحدة، كاتفاقية ومعاهدة بين الكويت وبريطانيا، وبدأت الكويت من الفور تمارس سيادتها فطلبت في ٢٣ يونيو ١٩٦١ الانضمام إلى كل من جامعة الدول العربية، والأمم المتحدة[٢٢].

وهناك أسباب أدت إلى تسليم بريطانيا باستقلال الكويت، منها:

١- تراجع أهمية احتكار بريطانيا لتصدير السلاح، بدخول أطراف أكثر منها قوة وقدرة إلى السوق.

٢- وإدراك لندن أهمية التغيرات، التي طرأت على دول الخليج، ومنها الكويت، وأصبح لزامًا عليها أن تغير أسلوب تعاملها مع حكام تلك الدول، فعلمت على أن تكون الشركات البريطانية العاملة فى استخراج النفط حائزة عقودًا احتكارية، وامتيازات في هذا المجال، لفترات مستقبلية طويلة، مما يحقق أهدافها تحقيقًا أفضل مما لو كانت موجودة وجودًا مباشرًا يؤمن سيطرتها على المنطقة، خاصة أن حركات التحرر الوطني رافضة لهذا الوجود؛ أي إن بريطانيا فضلت أن تمارس أسلوب الاستعمار غير المباشر، أو الاستعمار الاقتصادي(٢٣).

كذلك هناك أسباب استراتيجية حثت إنجلترا إلى الاعتراف للكويت باستقلالها منها:

فقدان الخليج إثر استقلال باكستان في ١٤ أغسطس ١٩٤٧، والهند في ١٥ أغسطس ١٩٤٧، أهميته التقليدية المنبثقة من كونه خط الدفاع الأمامي بالنسبة إلى إمبراطورية بريطانيا السابقة في الهند، وإقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (بموجب القرار رقم ١٥١٤) في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠م، بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، وذلك نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م، وازدياد النفوذ الدولي المنافس لبريطانيا في الخليج العربي، من قبل ألمانيا والاتحاد السوفيتي وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، نظرًا إلى تدهور مركز بريطانيا، وعدم قدرتها على تحمل مسئوليتها في المنطقة أو حمايتها، وازدياد حركات التحرر الوطني المناهضة للوجود البريطاني في المنطقة (٢٤)، واقتناعها بأن اتفاقية عام ١٨٩٩م تتعارض مع مسئولية الكويت

عن شئون علاقاتها الدولية، ورغبة بريطانيا في الحفاظ على علاقات الود والصداقة ضمانًا لمصالحها مع الأسرة الحاكمة في الكويت، وعدم إثارة المشاعر العدائية تجاهها في المنطقة [٢٥].

وهكذا حاولت بريطانيا قدر جهدها أن تجد طريقة تموه بها وجودها الاستعماري، فمنذ عام ١٩٦١ أخذت تمنح بعض إمارات الخليج مظهر الدول المستقلة للحفاظ على مصالحها في المنطقة تحت هذا الستار، وقد كانت البداية في ١٩ يونيو ١٩٦١ بإعلان استقلال الكويت[٢٦].

- **عبد الله السالم وإدارة أزمات ما بعد الاستقلال:**

اتضح الموقف العراقى بعد إعلان الكويت استقلالها ، حيث عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرًا صحفيًا فى مقره الدائم فى وزارة الدفاع يوم ٢٥ يونيو ١٩٦١م طالب ضم الكويت إلى العراق، وكان هناك رد فعل سريع في الكويت، ففي ٢٦ يونيو ١٩٦١م، أصدرت حكومة الكويت بيانًا ردت فيه على ما ورد في المؤتمر، وأعلنت فيه استنكارها قرار عبد الكريم قاسم وتصميمها على الدفاع عن أراضيها وكيانها كدولة عربية مستقلة، وجاء في البيان: أوردت بعض وكالات الأنباء كما أذاعت محطة الإذاعة من بغداد تقارير عن المؤتمر الصحفي الذي عقده اللواء عبد الكريم قاسم في ٢٥ يونيو ١٩٦١ والذي طالب فيه بدولة الكويت، فإذا صحت هذه التقارير، فإن حكومة الكويت تعلن أن الكويت دولة عربية مستقلة ذات سيادة كاملة معترف بها دوليًا، وأن حكومة الكويت من ورائها شعب الكويت بأسره مصممة على الدفاع عن استقلال الكويت وحمايته، وأن حكومة الكويت إذ تعلن ذلك فهي واثقة تمامًا أن جميع الدول الصديقة المحبة للسلام، ولا سيما الدول العربية الشقيقة ستساندها في المحافظة على استقلالها، وقد شفعت حكومة الكويت بيانها بإعلان حالة الطوارئ ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة للعراق على أثر تحرك القوات

العراقية قرب حدود الكويت وحشدها هناك مع اتخاذها استعدادات واسعة[٢٧].

وفي الوقت نفسه دخلت حكومة الكويت في مشاورات سرية عاجلة مع بريطانيا لبحث الموقف الناشئ عن قرار عبد الكريم قاسم، وقد جرت هذه المشاورات بين الشيخ عبد الله السالم الصباح، والسير جون رتشموند ممثل بريطانيا في الكويت[٢٨]، وأكدت الحكومية الكويتية، في بيان آخر أصدرته في ٢٩ يونيو ١٩٦١: أن الادعاءات العراقية لا ترتكز على أساس من الصحة التاريخية، وإن دلت على شيء فقد دلت على مغالطات في التاريخ والواقع، كما أسفرت عن مطامع إقليمية غير مشروعة[٢٩].

وفي يوم ٣٠ يونيو ١٩٦١، صدر بيان عن مجلس الكويت الأعلى، يشرح فيه للشعب الكويتي أسباب طلب الكويت المعونة العسكرية من المملكة العربية السعودية، وبريطانيا، جاء فيه: "إن أمير الكويت أبرق إلى الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية يخبره بالتهديد العراقي بضم الكويت، وعن الغزو المتوقع من العراق، وأن الملك سعود استجاب من الفور وأمر بإرسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت استنادًا على اتفاقية الدفاع المشترك التي سبق عقدها بين البلدين في يوليو ١٩٤٧، ومضي البيان يقول: "إنه بالنظر إلى الموقف الذي وضعنا قاسم فيه – مجبرين، لا مختارين فإن أمير الكويت طلب المساعدة العسكرية من حكومة المملكة المتحدة التي لبت الطلب على الفور، وأرسلت قواتها لمساعدة جيش الكويت في دفاعه عن الوطن، وأن هذه القوات ستنسحب حالما تنتهي الأزمة[٣٠].

ويعود سبب وصول القوات البريطانية إلى الكويت بهذه السرعة إلى الخطاب الذي أرسله الشيخ عبد الله السالم الصباح إلى السير جون ريتشموند ممثل بريطانيا في الكويت طالبًا فيه معاونة الحكومة البريطانية، وإلى المشاورات العاجلة بينهما لبحث الإجراءات التي يجب اتخاذها لمواجهة قرار

حكومة العراق خاصة بعد إغلاق الكويت حدودها معه، والتي ترتب عليها وصول قوات المظلات البريطانية الموجودة في قاعدة البحرين إلى الكويت، كما أرجأت القوات البريطانية ووحدات الأسطول البريطاني رحيلها عن الكويت بعض الوقت، إذ أن قرار عبد الكريم قاسم جاء في اللحظة عينها، التي كان فيها الأسطول البريطاني يتأهب للجلاء عن الكويت على أثر إعلان استقلالها(٣١).

وأصدرت الحكومة الكويتية كتابًا بعنوان: "حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق"، وأوردت به مجموعة من الوثائق الرسمية، الصادرة عن حكومة العراق نفسها، في أوقات مختلفة، وبعضها يحمل توقيع عبد الكريم قاسم، وأخرى تحمل توقيع وزير خارجيته هاشم جواد، ومثال ذلك رسالته إلى شيخ الكويت في ١٩ ديسمبر ١٩٥٨ يطلب فيها فتح قنصلية عراقية في الكويت، وكلها مراسلات تنطوي على اعتراف ضمني باستقلال الكويت، إلى جانب مراسلات أخرى، تضمنت رغبة العراق في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدين وبيانات مشتركة بينهما، كما أن العراق أيد طلب الكويت الانضمام إلى عدة منظمات، دولية وعربية، استكمالًا لشخصيتها الدولية(٣٢)، وأحاط الشيخ عبد الله السالم الصباح، كذلك الدول العربية علمًا بموقف عبد الكريم قاسم من استقلال الكويت وكذلك، أعلمت جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بالتهديد العراقي(٣٣).

وقد لجأت الكويت إلى ذلك؛ لأن المسئولين الكويتيين وجموع الشعب، أخذوا على حين غرة من أمرهم، عندما أعلن العراق أن استقلال الكويت مزيف ووجدوا أنفسهم غير قادرين وغير مستعدين على الإطلاق لمواجهة القوة العسكرية العراقية المتحفزة، والتهديدات العلنية الواضحة، وفي حقيقة الأمر أن الكويت كانت تمتلك جيشًا صغيرًا يتراوح قوامه بين ألفين وثلاثة آلاف جندي

فقط، إضافة إلى ١٢ طائرة، أربعة منها عمودية في حين كان لدى العراق جيش قوامه أكثر من ٦٠ ألف جندي ومعدات وأسلحة وطائرات مقاتلة سوفيتية حديثة، وفي ظل هذه الأوضاع أصبح هدف الكويت الرئيسي والأساسي هو الدفاع عن النفس أمام التهديدات العراقية(٣٤).

وبعد أن أعلن عبد الكريم قاسم في مؤتمره الصحفي في ٢٥ يونيو ١٩٦١، نيته في ضم الكويت كجزء من العراق، سارعت الحكومة البريطانية بعد أن تلقت تقريرًا عاجلًا عن المشاورات بين حاكم الكويت وممثل بريطانيا إلى إعلان "أن الكويت في نظر البريطانيين دولة مستقلة ذات سيادة وأنها اشتركت في عدة منظمات دولية، كدولة مستقلة، ولهذا اعترف بها دوليًّا، دولة مستقلة، بل إن العراق نفسه قد صوت في مصلحة عضوية الكويت في الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية"، كما أكدت وزارة الخارجية البريطانية رسميًّا: "أن الحكومة البريطانية لديها التزام بمساعدة حكومة الكويت متى طلبت الأخيرة ذلك، تنفيذًا لمعاهدة ١٩ يونيو ١٩٦١ (معاهدة التشاور أو المساعدة)(٣٥).

وعلى الفور بادر السير هيمفري تريفليان (١٩٥٨-١٩٦١) Humphtey Trevelyan، السفير البريطاني لدى بغداد إلى مقابلة هاشم جواد وزير الخارجية العراقي في ٢٦ يونيو ١٩٦١، وأخبره بوجهة النظر البريطانية، "أن الكويت دولة مستقلة وأن أي تهديد لسيادتها سوف يكون موضوعًا عميق الأثر"(٣٦).

ومن ذلك الوقت عقدت الحكومة البريطانية العديد من الاجتماعات، وكذلك الحال بالنسبة إلى البرلمان البريطاني، وأصدرت الحكومة البريطانية العديد من البيانات الرسمية التي تؤكد موقف الحكومة المؤيد لاستقلال الكويت، كما أخذت على عاتقها عبء الدفاع عن قضية الكويت في الأمم المتحدة(٣٧).

وفي الكويت أجرى الشيخ عبد الله السالم الصباح مباحثات سرية مع السير ريتشموند حول ما يمكن عمله تجاه التهديدات العراقية، ولذلك أعلنت قيادة القوات البريطانية المنسحبة من الكويت تأجيل انسحابها إلى حين اتضاح الرؤية أكثر(٣٨).

ففي ٢٧ يونيو ١٩٦١، تلقت القوات البريطانية ووحدات الأسطول التي كانت تتأهب للرحيل عن الكويت عقب إلغاء اتفاقية الحماية أوامر عاجلة من لندن بتأجيل رحيلها والبقاء في الكويت إلى حين صدور تعليمات أخرى(٣٩).

وفي ٣٠ يونيو ١٩٦١، أعلنت وزارة الخارجية البريطانية بيانًا حول نزول القوات التي بدأت تتدفق إلى الكويت واستمرت حتى يوم ٦ يوليو، قالت فيه: "إن العملية جرت بناء على طلب رسمي عاجل من حاكم الكويت"، وأنها أبلغتها "إلى الأمين العام للأمم المتحدة"، وقال البيان، كذلك: "إن القوات نزلت، وستوضع تحت تصرف حاكم الكويت، وقرأ المتحدث الرسمي في وزارة الخارجية البريطانية، نص الخطاب، الذي تلقاه ممثل بريطانيا في الكويت من حاكمها، والذي يقول فيه: "نظرًا إلى التحركات العسكرية" التي قام بها الجيش العراقي، على حدود الكويت، مما يهدد أمن البلاد، قررت أن أقدم طلبًا إلى حكومة جلالة الملكة لإرسال معونة عسكرية وفقًا للمذكرات التي تبادلناها مع السير وليم لوس يوم ١٩ يونيو ١٩٦١، وإني أود أن تبلغوا حكومتكم بهذا فورًا، وإني على ثقة تامة بأن حكومة جلالتها ستتخذ كل التدبير اللازمة لردع المعتدين(٤٠).

وفي الوقت الذي كانت فيه القوات البريطانية تتدفق إلى الكويت، وفي ٢ يوليو ١٩٦١، أعلن السير باتريك دين Patrick Dean مندوب بريطانيا في مجلس الأمن، أن الحكومة البريطانية ستسحب قواتها من الكويت بمجرد أن يرى حاكم الكويت أن حالة التهديد التي تتعرض لها بلاده قد انتهت، وقال: "إن

قوات بلاده، التي أرسلت إلى الكويت ستستخدم فقط، إذا ما وقع هجوم على الكويت، وإن الحكومة البريطانية تود أن تبقى بكل إخلاص على علاقاتها الودية مع حكمة العراق وشعب العراق(٤١).

وفي الأول من يناير ١٩٩١، كشفت وثائق وزارة الدفاع البريطانية – على أثر رفع القيود السرية عنها بعد مرور ٣٠ عامًا عليها – النقاب عن تفاصيل الخطط التي وضعتها هيئة الأركان العامة البريطانية عام ١٩٦٠ بناء على طلب الحكومة البريطانية آنذاك، للتدخل في أغسطس ١٩٦٠، أن خطط التدخل البريطاني تهدف إلى تغطية الاحتمالات التالية(٤٢):

١- تهديد الكويت من الخارج.

٢- (أ) انتفاضة داخلية .

(ب) انتفاضة داخلية، بتأييد تخريبي من الخارج، واحتمال التهديد.

وبينما قصرت الوثيقة إمكانية حدوث الاحتمال رقم (١)، أي تهديد عسكري من العراق فقط، واستبعدت حدوث الاحتمال رقم (٢-أ) نظرًا إلى مكانة الأسرة الحاكمة في الكويت، ذكرت أن الاحتمال رقم (٢-ب) قد يحدث من قبل العراق، أو الجمهورية العربية المتحدة(٤٣).

ومن الجدير بالذكر أن هناك عدة أسباب دفعت بريطانيا للاستجابة لطلب الحكومة الكويتية لحماية أراضيها وهى (٤٤).

١. إذا ما قبلنا التفسير القائل: إن الذهب الأسود (النفط) كان يقف خلف الأطماع العراقية في الكويت، فإننا نقبل كذلك التفسير القائل: إن النفط هو العامل المهم في تفسير رد الفعل البريطاني السريع، تجاه التهديدات العراقية فقد قدرت احتياجات الكويت من النفط، في تلك الفترة بحوالي ٢٦ ألف مليون برميل، وهي أكبر كمية في الشرق الأوسط، إذ تمثل حوالي ثلث إجمالي الاحتياطيات النفطية في المنطقة، ورابع أكبر منتج للنفط في

العالم، إذا قدر إنتاج الكويت عام ١٩٦١ بحوالي مليون و٧٠٠ ألف برميل، في اليوم تبلغ قيمتها ٤٥٠ مليون دولار في السنة، هذه الثروة الطائلة تقبع في دولة مساحتها ١٧ ألف كم٢، وتعداد سكانها نحو ٢٥٠ ألف نسمة، وكانت بريطانيا تدرك جيدًا آنذاك أن فقدانها ثروة الكويت النفطية سوف يؤثر تأثيرًا كبيرًا في اقتصادها.

٢. كانت بريطانيا تسعى إلى إبعاد التهديد العراقي للكويت، خوفًا من أن يؤثر ذلك في مركز النقد الكويتي الذي يستثمر في كثير من المصارف البريطانية، بالإضافة إلى أن الكويت كانت تعد منطقة رئيسية للجنيه الإسترليني في الشرق الأوسط.

٣. يرى بعض المحللين أن التحركات البريطانية كانت نتيجة لنظام جديد لإعلان حالة الطوارئ في القوات المسلحة، وأن ما حدث ليس إلا اختيارًا لصلاحية هذا النظام عمليًّا.

٤. ويرى فريق ثالث أن التحركات البريطانية ربما كانت تخفي مؤامرة واسعة؛ للقضاء على حركات التحرر الوطني في الشرق الأوسط، وذلك بضرب العراق، ثم التفرغ لضرب الجمهورية العربية المتحدة.

٥. وهو التفسير الشائع على الرغم من كثرة معارضيه، يرى أنصاره أن بريطانيا قد اختلقت أزمة عام ١٩٦١ بالاتفاق مع عبد الكريم قاسم الذي لم يكن لديه أي نية لغزو الكويت، بل لم يكن ينوي تنفيذ تهديده؛ فهم يرون أن بريطانيا اتبعت سياسة مزدوجة إزاء هذه الأزمة، فبينما هي توقع إلغاء معاهدة الحماية، وتعترف باستقلال الكويت إذا بها تحث عبد الكريم قاسم في الوقت عينه على افتعال هذه الأزمة، ويستدل هؤلاء في تفسيرهم بأن مسارعة بريطانيا إلى إنزال قواتها في الكويت أثناء الأزمة تشير إلى أن الأمر كان مدبرًا، وأن السلطات العسكرية البريطانية كانت على علم مسبق بوقت إثارة الأزمة[٤٥].

وفى ١٢ من يوليو لعام ١٩٦١م قدمت حكومة الكويت مذكرة إلى مجلس الجامعة العربية تضمنت تعهد أمير الكويت بأن يأمر فورًا بسحب جميع القوات البريطانية من الكويت حينما تشكل الدول العربية قوات عربية تقوم فعلًا بإرسالها إلى الكويت لتحل محل القوات الأجنبية الموجودة حاليًا بها .

وفى جلسة مجلس الجامعة العربية المنعقدة فى٢٠ من يوليو ١٩٦١م تم إصدار القرار الأتى(٤٦):

أولاً: أ- تلتزم حكومة الكويت بطلب سحب القوات البريطانية من أراضى الكويت فى أقرب وقت ممكن .

ب- تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة فى ضم الكويت إلى العراق.

ج- تأييد كل رغبة يبديها الكويت للوحدة أو الاتحاد مع غيره من دول الجامعة العربية .

ثانيًا: أ- الترحيب بدولة الكويت عضوًا فى جامعة الدول العربية .

ب- مساعدة دولة الكويت على الانضمام إلى عضوية الأمم المتحدة .

ثالثًا: تلتزم الدول العربية بتقديم المساعدة الفعالة لصيانة استقلال الكويت بناء على طلبها، ويعهد المجلس إلى الأمين العام باتخاذ الإجراءات اللازمة لوضع القرار موضع التنفيذ العاجل.

وفى يوم ١٢ أغسطس ١٩٦١م وقع أمير دولة الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح الاتفاق الخاص بشأن وضع قوات أمن الجامعة العربية فى الكويت، كما وقع على انضمام الكويت إلى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة، كما طلب الأمير فى اليوم ذاته انسحاب القوات البريطانية من أراضى الكويت، ثم تلقى بعد ذلك ردًّا بالموافقة البريطانية، وبدأت القوات العربية تذهب إلى الكويت أوائل سبتمبر عام ١٩٦١م بعد انسحاب القوات البريطانية، واكتملت هناك فى أوائل أكتوبر ١٩٦١م حيث باشرت أعمالها رسميًا(٤٧).

خاتمة:

مما سبق، يتضح الدور الحيوى الذى لعبه الشيخ عبد الله السالم الصباح فى الحصول على استقلال الكويت ١٩٦١م ، ولقد تضافرت مجموعة من العوامل والمعايير الوطنية والإقليمية والدولية أدت جميعها إلى جعل استقلال الكويت ضرورة لا غنى عنها، وهو أمر سلمت به بريطانيا بهدوء؛ لأنها أمست غير قادرة على الحفاظ على وضعها الخاص في الكويت، خاصة بعد أن دخلت دول أخرى حلبة الصراع حول الخليج، والمنطقة وثرواتها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفيتي، ومن ثم جاءت الحصيلة النهائية لتفاعل جميع العوامل سالفة الذكر في ضرورة استقلال الكويت، وإنهاء الحماية البريطانية عليها، إذ أعلن فى ١٩ يونيو ١٩٦١م في كل من لندن والكويت، تبادل رسائل بين أمير الكويت الشيخ عبد الله السالم الصباح والسير وليم هنري توكير لويس (١٩٦١-١٩٦٦) Sir William Henry Tucker Lucc، المقيم السياسي البريطاني في الخليج، انطوت على إعلان استقلال الكويت، وإنهاء اتفاقية ٢٣ يناير ١٨٩٩م .

وسعى الشيخ عبد الله السالم الصباح فى الحفاظ على استقلال الكويت واستمرار التعاون مع بريطانيا التى وقفت بجانب الكويت فى أزمتها مع العراق ، حينما أعلن عبد الكريم قاسم، في مؤتمره الصحفي في ٢٥ يونيو ١٩٦١م، نيته في ضم الكويت كجزء من العراق، سارعت الحكومة البريطانية بعد أن تلقت تقريرًا عاجلًا عن المشاورات بين حاكم الكويت وممثل بريطانيا إلى إعلان أن الكويت في نظر البريطانيين دولة مستقلة ذات سيادة وأنها اشتركت في عدة منظمات دولية، كدولة مستقلة، وأصبحت مُعترَفًا بها دوليًّا.

الهوامش والمراجع:

(١) السابلة أو المسابلة هي نوع من أنواع التجارة قديما وتعتمد على المقايضة، عمل بها سكان بادية الكويت حيث يبيع سكان البادية بضائعهم من الخيام والأصواف والألبان واللحوم في سبيل الحصول على النقود لقضاء حاجتهم.
كانت للمسابلة قديما شأن كبير ولها الأثر في انتعاش الأسواق الكويتية وتأثرت كثيرًا عندما ساءت العلاقات ما بين الكويت ونجد حيث تأثر الكثير من التجار الكويتيين من جراء منع ابن سعود التجار في نجد وباديتها من القدوم للكويت للتجارة كان ذلك في عام ١٩٢١م وتعتبر تلك الفترة من أسوأ الفترات التي مرت بها العلاقات مابين حكومة الكويت وحكومة نجد، ومع مرور الوقت وظهور وتعدد الأماكن لم يبق أحد يسابل في الكويت قديما إلا عرب دار الكويت وهم يحسبون على الكويت وليس من خارجها وهم من يسابلون في فترة الربيع لبيع منتجاتهم. WWW.Wikipedia.org

(٢) أحمد الشرباصي: أيام الكويت، ط١، مطابع دار الكتاب العربى ، القاهرة، ١٩٥٣م، ص٢٥.

(٣) المرجع نفسه، ص٢٦.

(٤) أحمد البغدادي: الشيخ عبد الله السالم إنسانًا ورجل دولة، ط١، دار قرطاس للنشر، الكويت، ١٩٩٤م، ص٢، ص٤.

(٥) عبد المحسن العاني: الزيارة المباركة للجمهورية العراقية للشيخ عبد الله السالم أمير الكويت، ط١، مطابع النعمان بالنجف الأشرف، ص٢٠.

(٦) عبد المالك التميمي: أبحاث في تاريخ الكويت، ط١، الكويت، ١٩٩٨، ص٦٣.

(٧) مصطفى بدر: أحداث مثيرة في تاريخ الخليج العربي، ج٢، ط١، مركز الراية للنشر والإعلام، القاهرة، ٢٠١٠م، ص٤٠٢.

(٨) عبد المحسن العاني: الزيارة المباركة للجمهورية العراقية، ط١، مطابع النعمان، النجف الأشرف، ص٤١.

(٩) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مركز البحوث والدراسات، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٣، ص٤٥٦.

(١٠) ميمونة خليفة الصباح: علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر، المؤرخ العربي، عدد ٣٤ سنة ١٩٨٨، ص ص٤٣٨-٤٤٣.

(١١) صلاح العقاد: التيارات السياسية في الخليج العربي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ص٢٤٩-٢٥٠.

(12) Heath, Eldward. Kuwait: Future Relation with the United Kingdom, BD, C (16) Copy, No. 32, 6th, Apirl 1961, PP.28-31.

(13) Ibid, PP. 34-35.

(14) Ibid, PP. 37-38.

(15) Ibid, PP. 39-44.

(16) Ibid, P. 46.

(١٧) وثائق مركز البحوث والدراسات الكويتية، مذكرة السير ويليام لوسي المقيم السياسي البريطاني في الخليج في ١٨ يونيو ١٩٦١ إلى الشيخ عبد الله السالم الصباح.

(١٨) المركز الوطني الكويتي لوثائق العدوان العراقي على الكويت: ترسيم الحدود الكويتية العراقية – الحق التاريخي والإدارة الدولية، الطبعة الأولى ١٩٩٢، الكويت، ص٤٠.

(١٩) وزارة الثقافة الكويتية: وثائق مركز البحوث، البيان الكويتي يوم ١٩ يونيو ١٩٦١، انظر كذلك، أيمن نور، اغتيال الكويت، شركة الإنسان، القاهرة: ١٩٩٠، ص ص١٥-١٦.

(٢٠) جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الخامس، ١٩٩٦، ص٣٤٩.

(٢١) عبدالله يوسف الغنيم وآخرون: الكويت: وجودًا وحدودًا: الحقائق الموضوعية والادعاءات العراقية، مركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، ١٩٩١، ص١٢٨.

(٢٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٤، ص٨٨.

(٢٣) ميمونة خليفة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص٤٥٧.

(٢٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١، ص ص٢٧-٢٨.

(٢٥) المرجع نفسه، ص ص٢٩-٣١.

(٢٦) يعقوب عبد العزيز الرشيد: الكويت في ميزان الحقيقة والتاريخ، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، ١٩٦٣، ص ص٧٥-٧٨.

(٢٧) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٧٢، انظر كذلك جمال زكريا قاسم، تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع، القاهرة، دار الفكر العربى، ١٩٩٦م، ص ص٧٤-٧٥.

(٢٨) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٧٣.

(٢٩) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٧٢.

(٣٠) مركز البحوث والدراسات الكويتية "العدوان العراقي على الكويت – الحقيقة والمأساة"، الطبعة الثانية ١٩٩٤، ص٥٤، انظر كذلك عبد الله الحاتم، "من هنا بدأت الكويت"، دمشق طبعة ١٩٦٢، ص٣٦٧، ميمونة خليفة الصباح، "الكويت في ظل الحماية البريطانية"، ص ص٤٨٦-٤٨٧.

(٣١) نازلي معوض أحمد وآخر "الكويت من الإمارة إلى الدولة"، ص٤٧٣.

(٣٢) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي: دراسة لتأريخه المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١، ص ص١٠٨-١١٢.

(٣٣) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٧٣.

(٣٤) عبد الرضا على أسيري: الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، جامعة الكويت، الطبعة الأولى، مارس ١٩٩٣، ص٧٣.

(٣٥) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ص٤٨٣-٤٨٤.

(٣٦) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٨٤ .

(٣٧) عبد الله الأشعل: قضية الكويت في الخليج العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر ١٩٧٨، ص ص٢٦-٢٧، انظر كذلك، ناتنج، أنتوني:

ناصر، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٣، ص٣٢٩، ميمونة خليفة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، ص٤٨٤.

(38) Foreign Office Records, F.O. 391, 28099, 1961.

(39) Ibid.

(40) F.O. 2991, 28202, See Also.

عبد الرضا على أسير: الكويت في السياسة الدولة المعاصرة، جامعة الكويت، ١٩٩٣، ص٧٤.

(41) F.O. 391, 28203, See also.

- ميمونة خليفة الصباح: الكويت في ظل الحماية البريطانية، مرجع سابق، ص٤٨٤.

(٤٢) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٨٣.

(٤٣) نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق، ص ص٤٨٣-٤٨٤.

(٤٤) جمال زكريا قاسم: الخليج العربي ١٩٤٥ – ١٩٧١، مرجع سابق، ص ص٩٩٦-٩٩، انظر كذلك نازلي معوض أحمد وآخرون: الكويت من الإمارة إلى الدولة، مرجع سابق ، ص ص٤٨٥-٤٨٦.

(٤٥) ميمونة خليفة الصباح: علاقات الكويت الخارجية خلال القرن الثامن عشر، مرجع سابق، ص ص٤٨٣-٤٨٧.

(٤٦) على غلوم على الريس: الشيخ عبدالله السالم الصباح: وثائق وصور من حياته، مركز البحوث والدراسات الكويتية، ٢٠١٣، ص ص ١٤٤-١٤٥.

(٤٧) المرجع نفسه، ص ١٤٥ .